

مفتاح الحداثة:

إن الحرية هي الفضاء الطبيعي لنشاط العقل، فكلما اتسع هذا الفضاء، كلما تزايد النشاط الفكري، واتسعت مجالاته، وكثرت عطاءاته؛ وبانفتاح المجال للإقبال على العلوم ومختلف فروع المعرفة يتم صقل العقل، والارتقاء بمستوى ما ينتجه نحو الأفضل، وإملاك مفتاح الحداثة، يكمن في إعمال العقل في مسألة النظريات الفكرية، والأنظمة السياسية، والطواهر الاجتماعية، والتقاليد والأعراف السائدة، والسلوكيات والممارسات المتبعة، ومواجهة كل ما يحيط بحياة الإنسان بنظرة فاحصة، ورؤيا نقدية، بهدف التصحيح المستمر للأخطاء، والتفكير المتواصل للمسار، وتطوير وسائل وأنماط العيش بشكل مطرد.

ولذلك يلاحظ أن معظم البلدان التي سادتها أنظمة سياسية كبلت فيها حرية العقول، أو مارست عليها الوصاية، وفرضت عليها توجهها أحاديا، يقتصر على اجترار مقولات من الماضي، وتمجيد صفحات من تاريخ متجاوز، والتطبيق لبطولات وهمية في الحاضر، وتعظيم أعمال قيادات سياسية « لا تخطيء »، وتبرير مواقف تخاذلية، وأعمال مشينة في بعض الأحيان؛ معظم البلدان التي عانت أو مازالت تعاني من هذه الطواهر السلبية والمعيقة، تجد نفسها اليوم غارقة في هوة سحيقة من التخلف، بعد أن حققت دول أخرى خطوات جبارة في التقدم العلمي والتكنولوجي، والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري.

ولا يمكننا أن نتنظر المعجزة لتتقلب الأوضاع، ويتم التغلب بسرعة على كل العوامل التي تعوق عملية التحديث، والشعارات وحدها لا تغير أي شيء، كما أن مجرد التبنّي النظري لأفكار حداثيّة من طرف بعض النخب يبقى تأثيره محدودا، وبالتالي فإنه لا بد من توفر مجموعة من العناصر المتكاملة لامتلاك شروط وأهلية ولوج عالم الحداثة، ومن أهمها:

• وجود إرادة حقيقية وقوية لدى سلطة القرار، ولدى مختلف المكونات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع.
• ارتكاز الإرادة على مرجعية ثقافية حداثيّة، واقتنائها بالوعي الكامل بما يتطلبه التحديث من تجاوز لكل ماهو متآكل ومهترئ وفاسد، من التقاليد والأعراف والطقوس.

• التغلب على عوامل تجميد الفكر، وإعاقة الاجتهاد المتنور، والانفتاح الواعي على كل ماهو إيجابي في الثقافات والحضارات الإنسانية الحديثة، والبحث في ثنائها على مكامن التطور، والارتقاء نحو الأفضل.

• تحرير عقل الإنسان وإطلاق طاقاته الإبداعية والنقدية من كل القيود المكبلة، وتأهيل الموارد البشرية للانخراط الجماعي في بناء المجتمع الحديث، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار النظام الديمقراطي الذي لا مكان فيه للاستبداد والمستبدين، والانتهازيين والمنافقين، ويتيح الحريات الفردية والجماعية، ويوفر الضمانات الكافية لاحترام حقوق الإنسان، وحقوق المواطنة بما تعنيه من حرية الانتقاد والمشاركة والفعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا يتحقق التحديث باستنساخ الصورة التي يوجد عليها الغرب المتقدم، أو محاولة تقليدها أو تبنيها في مجملها، أو الاندماج الأعمى في نموذجها، لأن التطور الهائل الذي حققه الغرب - الذي هو في مقام (الأخر) بالنسبة للعالم العربي والإسلامي - لا يعني أن كل مكوناته حداثيّة، وكل مبتكراته إيجابية، كما أن الانصهار في (الأخر) مهما كانت قوته ومستوى تطوره، يكون على حساب الذات بما تختزنه من طاقات، وما تمتلكه من مميزات؛ وهذا فضلا عن مبدأ تناقض الحداثة مع التقليد، ويقول طه عبد الرحمان بهذا الخصوص "إن الحداثة ليست هي تقليد الغير في قوله وفعله، وإنما الإتيان بما يضاهاه ما عند الغير إنتاجا وإبداعا"(45)؛ وهناك فرق طبعاً بين المحاكاة أو التقليد، وبين مجرد الاستفادة من إنتاج وإبداع الغير، لتكوين منتج جديد فيه من الإضافة والتميز ما يجعله يتجاوز النقل والتقليد، ليصل إلى مستوى الإبداع.

كما أن التحديث لا يتحقق بالانغلاق على الذات بدعوى (الخصوصية)، لأن التمسك بالأصول ومقومات الوجود، لا يتعارض مع الاستفادة من الأفكار والابتكارات والإبداعات التي ينتجها عقل الإنسان في كل مكان من العالم، والتي تهدف لإسعاد البشرية، وتحسين ظروف عيشها، ويروي التاريخ أن تلاقح الثقافات والحضارات يحقق نتائج إيجابية في المجتمعات المختلفة، وخير مثال هو أن الغرب استفاد الكثير مما أنتجه علماء ومفكرون عرب ومسلمون، كما استفاد من حضارات أخرى، دون أن يؤثر ذلك على جذوره، أو يغير شيئا من مرجعيته وخصوصياته، وكل حداثة لا تتوفر لها عوامل التأصل والتجذر في موطنها، لا تكون قابلة للصمود والتطور والإشعاع، فإنها تكون بمثابة صرح عديم الأساس.

وتجدر الإشارة في الختام أنه مع بداية الألفية الثالثة، أصبح (المشروع الديمقراطي الحداثي) شعارا للمرحلة الجديدة التي دخلها المغرب، ولم ينحصر تبني هذا الشعار في ثلة من المثقفين، وإنما تتبناه الدولة أيضا، وتلتف حوله القوى السياسية الحية، وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال الحزبية والمستقلة، ومن شأن هذا الوعي الجماعي بأهمية تحديث الدولة والمجتمع، أن يساعد على إنجاز المشروع الديمقراطي الحداثي المأمول، وهو خيار لا مناص منه، ليس فقط من أجل تدارك ما ضاع من الزمن، ومواكبة ما يجري في العالم المتحضر، وتحقيق عيشة أفضل لشعبنا، وإنما كذلك لتحسين البلاد، وضمان مناعتها واستقرارها، في مواجهة تيارات الردة، وخلايا التعصب والتطرف، التي تستند على الفكر الظلامي، وتنمو أكثر عندما تضيق فرص المشاركة في تدبير الشأن العام، وفي غياب الحوار الديمقراطي، وانعدام المؤسسات التمثيلية السليمة وذات المصداقية، واختلال مقومات دولة الحق والقانون، والافتقار للأليات الضرورية والفعالة في مجال التضامن الاجتماعي.

— منير عبد القادر العلمي © كل الحقوق محفوظة

(أ) الفهم

- 1) تأمل عنوان النص ولاحظه تركيبيا ودلاليا ن
- 2) حدد الممارسات المغلوطة للحداثة ن
- 3) لم أصبحت الحاجة ماسة الى الحداثة ن

(ب) التحليل

- 4) قسم النص الى وحدات اساسية مقترحا عنوانا لكل وحدة
 5) حدد الطريقة المنهجية المتبعة وبين خطواتها
 6) استخرج الضمير المهيمن وبين دلالاته
 7) استخرج اربعة اساليب تفسيرية مختلفة (تعريف - وصف - سرد - مقارنة) وبين وظيفتها الدلالية
 8) استخرج اربع حجج مختلفة (واقعية - عقلية - منطقية - تاريخية) وبين وظيفتها الدلالية
 9) استخرج اربع ادوات مختلفة (حصر - تعليل - اختيار - استنتاج) وبين وظيفتها التركيبية

ج) التركيب و التقويم

- 10) ركب ما توصلت اليه من استنتاجات مبديا رايك في اطروحة الكاتب بالمقارنة مع نقيضها

د) اللغة

- 1) (لعل الحياة تعود الى الاموات)
 حدد نوع الاسلوب ودلالته مبينا سبب استعمال (لعل)
 2) بين في جدول (وزن الفعل ونوعه ومصدره ووزن مصدره)
 نقطة و نصف
 نقطة ونصف

غثا
 لملم
 اعشوشب

- 3) حدد انواع المصادر التالية

ميتة
 مسؤولية
 مجلبة
 ميلان

ه) تعبير

يقول طه عبد الرحمان "إن الحداثة ليست هي تقليد الغير في قوله وفعله، وإنما الإتيان بما يضاهاه ما عند الغير إنتاجا وإبداعا"

توسع في القولة موظفا مهارة الربط بين الافكار والفقرات وملتمزا بما يلي
 _التقديم باستعمال صيغ الابتداء
 _العرض باستعمال صيغ الاضافة والمقارنة
 _الختم باستعمال صيغ الانتهاء
 _توظيف الربط الصريح
 _توظيف الربط الضمني
 _توظيف العلاقات المعنوية

ملاحظة (تخصم نصف نقطة عن كل خطأ تعبيرى او لغوي او املائي) و تقبلوا تحياتي -----ي